ARTICLE 19

الإعاقة وحقوقك

الحق في الحصول على المعلومات

www.article19.org @article19org facebook.com/article19org

ما الواجب على الحكومات عمله؟

- المشاورة: مشاورة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، فيما يخص جميع الإصلاحات والسياسات.
- الإطار القانوني: ضمان أن النظام القانوني يحمي حقوق حرية التعبير والحصول على المعلومات الخاصة بجميع الأشخاص دون تمييز، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.
- الأشكال والتكنولوجيات السهلة المنال والملائمة لمختلف انواع الإعاقة: ضمان أن المعلومات الحكومية يمكن الاطلاع عليها بوسائل وأشكال وطرق متنوعة، بما يستجيب للاحتياجات المختلفة والمتباينة للأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما المنفصلون عن عائلاتهم والموضوعين في مؤسسات سكنية بسبب إعاقتهم، أو من هم في خطر فقدان أهليتهم القانونية بسبب إعاقتهم.
- التعميم الاستباقي: التعميم الاستباقي للمعلومات الموثوقة والدقيقة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، لكي تُكفل لهم حقوقهم.
- الميزانيات: ضمان أن الميزانيات الحكومية تقدم عرضاً واضحاً للنفقات الخاصة بالإعاقة.
- جمع الإحصاءات والبيانات: ضمان أن البيانات الموثوقة والدقيقة والمتكاملة الخاصة بالإعاقات والتحقق الكامل لحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة يتم جمعها وتقسيمها والاحتفاظ بها بشكل منظم ومنهجي.

بالتعاون مع

إتحاد المقعدين اللبنانيين

المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين – الإقليم العربي

مدافعة عن حرية التعبير والمعلومات

ARTICLE 19 Free Word Centre 60 Farringdon Road London EC1R 3GA
T +44 20 7324 2500 F +44 20 7490 0566
E info@article19.org W www.article19.org Tw @article19org facebook.com/article19org

© ARTICLE 19

لماذا الحق في الحصول على المعلومات مهم للأشخاص ذوي الإعاقة؟

الأشخاص ذوي الإعاقة يحتاجون للحصول على المعلومات إذا كان مطلوباً أن يكون لهم دور في المجتمع، وللتأثير على النظم السياسية، وفي التصدي لتاريخهم الطويل من التهميش السياسي والاقتصادي، لأن الكثيرين منهم ما زالوا يواجهون معوقات سلوكية وبيئية تحول دون كامل مشاركتهم في العديد من مجالات الحياة.

من أجل التصدي لهذه المعوقات، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة يحتاجون للتحرك لتفعيل حقوقهم الاجتماعية والسياسية. يحتاجون لتقديم حجج قوية من أجل التغيير، بناء على دراسات وإحصاءات ومعلومات أخرى حول ما يواجهونه.

لكن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يمكنهم الحصول على المعلومات التي يحتاجونها، لأنها لا تصلهم في الأشكال والتكنولوجيات السهلة المنال والملائمة لمختلف انواع الإعاقة.

وعندما يستند الحصول على المعلومات المطلوبة إلى شبكات اجتماعية وسياسية غير رسمية، فإن قليلي الحيلة نسبياً، مثل العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة، لا يمكنهم الحصول بسهولة على المعلومات القادرة على المساعدة في إحداث التغيير.

ما هي حقوقك بموجب القانون الدولي؟

للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في أن تُكفل لهم نفس الحقوق في حرية التعبير والمعلومات بنفس القدر المتاح لغيرهم، ومن خلال كل أشكال الاتصال التي يختارونها.

،طبقاً لـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فإن للجميع الحق في حرية التعبير والحق في المعلومات – دون تمييز.

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تحمي أيضاً حرية التعبير والحق في المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة. وتنص المادة 21 من الاتفاقية تنص على "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة التي تكفل ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقهم في حرية التعبير والرأي، بما في ذلك الحق في طلب معلومات وأفكار، وتلقيها، والإفصاح عنها، على قدم المساواة مع الآخرين، وعن طريق جميع وسائل الاتصال التي يختارونها بأنفسهم".

وتنص الإتفاقية على حقوقكم بطريقة مفصلة

- "تزويد الأشخاص ذوي الإعاقة بمعلومات موجهة لعامة الناس باستعمال الأشكال والتكنولوجيات السهلة المنال والملائمة لمختلف أنواع الإعاقة في الوقت المناسب وبدون تحميل الأشخاص ذوي الإعاقة تكلفة إضافية؛"
- "قبول وتيسير قيام الأشخاص ذوي الإعاقة في معاملتهم الرسمية باستعمال لغة الإشارة وطريقة برايل وطرق الاتصال المعززة البديلة وجميع وسائل وطرق وأشكال الاتصال الأخرى سهلة المنال التي يختارونها بأنفسهم؛"
- "حث الكيانات الخاصة التي تقدم خدمات إلى عامة الناس، بما في ذلك عن طريق شبكة الإنترنت، على تقديم معلومات وخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة بأشكال سهلة المنال والاستعمال؛"
- "تشجيع وسائط الإعلام الجماهيري، بما في ذلك مقدمي المعلومات عن طريق شبكة الإنترنت، على جعل خدماتها في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة؛"
- "الاعتراف بلغات الإشارة وتشجيع استخدامها".

ماذا لو لم يكن لدى الحكومة المعلومات التي نحتاجها؟

من أجل رصد تنفيذ السياسات، قد يحتاج المناصرين من أجل حقوق الإنسان الاطلاع على بعض المعلومات التي لا تجمعها الحكومة، مثل الإحصاءات الخاصة بالإعاقة. وبموجب القانون الدولي، فيما سبق، كان لهؤلاء المناصرين الحق في المعلومات التي تملكها الحكومة بالفعل فحسب. لكن المادة 31 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تلزم الدول بجمع المعلومات والإحصاءات الخاصة بإنفاذ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. الاطلاع على هذه المعلومات قد يساعد منظمات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في رصد تنفيذ السياسات المتعلقة بحياة الأشخاص ذوي الإعاقة.